وإنَّما هو ما تَراضَى عليه المُتَبَائِعَانِ (١) .

(٩٠) وعن جعفر بن محمد (ع) أنّه سُئل عن السيوفِ المُحَلاَة وما أَسْبَه ذلك مما تُخالِط. الفضّة فيه العُروضَ (٢) تباعُ بالذهب إلى أجل مسمّى، فقال : إنّ النّاس لم يختلفوا فى النسيئة ، إنّما اختلفوا فى اليد باليد ، فقيل له : فبيعهُ بالدراهم النّقد . قال : كان أبي (رض) يقول : يكون معه عَرْضُ غيرُه أحب إلى ، فقيل له : أرأيت إن كانتِ الدراهمُ أكثر من الفضّة الّتي فيه . قال : وكيف لهم بالإحاطة بذلك، قيل (٣) : فإنّهم يعرفونه ، قال : إن كانوا يعرفونه فلا بأس ، وإلّا فإنّهم يجعلون معه العَرْضَ عيرفونه ، قال : وبيف لهم بالإحاطة بذلك ، قيل (١٠) : فإنّهم الدراهم أكثر منها ، فتكون الفضّة بالفضّة وزناً بوزنِ والفاضل فى العَرْض ، ويُعلَم أنّ الدراهم أكثر من الفضّة ويكون معها عَرْض يكون ما فَضُلَ من الفضّة أن تكون الفضّة ويكون الفضّة ويكون الفضّة ويكون ما فَضُلَ من الفضّة ويكون الفضّة ويكون الفضّة ويكون الفضّة عرض يكون ما فَضُلَ من الفضّة أن يكون المناه في العَرْض ،

(٩١) وعن جعفر بن محمد (ع) أنَّه رخَّص فى اقتضاء (١٤) الدراهم ِ من الدّنانيرِ والدنانيرِ بالدّراهم .

(٩٢) ورُوِى (٥) عن أبيه عن آبائه أنَّ عليًّا عليه السلام سُئِل عن ذلك، فقال : قد كُرِهَ أن يَقْبِضَ المُسلِفُ إلَّا ما أسلف ، فإن تراضيا من ذلك على أمر أراد به الرّفق من أحدهما لصاحبه ، فلا بأس إذا كان بِسِعْرِ معلوم .

⁽١) س: المتبايمان.

⁽۲) حش ی : العروض ج عرض بإسكان الراء ، وهو ما ليس ينقد .

⁽٣) س ، ط . م ، ى ، د : قيل له .

⁽ ٤) حشى ى: وقال (ع) لا بأس أن يأخذ الدراهم من الدنانير ، والدنانير من الدراهم يمنى (ع) الرجل يكون له على الرجل دنانير سلفاً أو من بيع أو من حق من الحقوق فيقضيه عنها دراهم بقيمتها ، أو ما اتفقا عليه أو يكون له عليه دراهم فيقبضه عنها دنانير كذلك ، من مختصر الآثار .

⁽ه) س ؛ د ؛ ه ؛ ط ؛ ی ؛ وروی .